والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف على ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصيلا في الاعراب
كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجيء في بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبني الاصل بالحرف
والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي
لتقديره بان مع ان اي ان ضرب والا لم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهته المعتبرة مطلق
العمل سبب عمله لا مشابهته للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال والاستقبال ه وانما
ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبني الاصل احترازا عن قسمي المبني وذلك لان الاسم
اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية
والاضافة وهو الاسماء المعدودة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلثة واسماء حروف
التهجي نحو الف با تا ونحو زيد عمرو بكر والاصوات كنخ وهدع والمعاني الموجبة للاعراب
انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اي
الاسم الذي فيه سبب الاعراب فخرج بهذه الاسماء المجردة عن السبب ويجيء في المضمرات في باب
التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعدودة تعديدا ان شاء الله تعالى واما ان يبنى مع حصول
الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف او للفعل على ما يجيء في باب المبني
وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما يأتي فقوله الذي
لم يشبه مبني الاصل تخرج بهذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لانه اخص من الفصل بوجه قوله
وحكمه ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذي جعله المص بعد تمام حد
المعرب حكما من احكامه لا نراه جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف
العامل قال المص وهو الحق يلزم منه الدور لان المص ليس مطلق اختلاف الآخر بل الاختلاف الذي
يعرف لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب والاعراب ولو كان حد المعرب
بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة على الاختلاف توقف كل محدود على حده فيكون دورا ه هذا
ان قصد بتعريف حقيقة المعرب لتمييزه عن المبني للكلام فيطلبه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف
الآخر اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل لحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق
به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة
المعرب ان قيل اي فرق بين المعرب والمبني والمركب في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف
تقديرا وذلك في احد قسميه اعني المركب مع العامل نحو جاءني هؤلاء فهو مثل جاءني قاض في الجواب
ان المعرب يختلف آخره تقديرا اي يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور
او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب
في جملته وهو مناسبة للمبني لا في آخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون في آخره ايضا كما في جملته نحو هذا
فلهذا تقال في نحو جاءني هؤلاء انه في محل الرفع اي في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور نحو جاءني العصى
فانه لا يقال ان الرفع مقدر في آخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره
اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف
لفظ او تقدير **قوله الاعراب ما اختلف آخره به** هذا تمام الحد على ما يؤدي نه كلامه في الشرح
وقوله ليدل على المعاني المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير

في قوله آخره المعرب وقوله به لما قوله المعتورة اي المتعاقبة فيه قوله عليه اي على المعرب وقوله ليدل فيه ضمير الاختلاف
او ضمير ما ويعني بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظها الفعل العامل ايضا لانه الشيء الذي
يختلف آخر المعرب لان الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الاعراب فهما كالطاهر
كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالآلة الاعراب الا ان النحاة
جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ويمكن الاعتذار للمص
بنا على ظاهر اصطلاحهم اعني العامل كالعلة الموجدة بان يقال باء الاستعانة دخولها في الآلة
اكثر منه في الموجد ولا تعترض على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وبالنسبة وبفتحه لاجل
تاء التأنيث بان يقال الاعراب الذي كان على الآخر انتقل لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى
شيء آخر وانتقل لاجل ياء النسبة وتاء التأنيث وانتقل الى الياء والتاء بتركيبهما مع الاسم وهذا تغيير
في الآخر وكذا في الف المثنى وبائه وواو الجمع ويائه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف
آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب
والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد لحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت بلا في قولك
جاءني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم ثنيته وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان
الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف ولا يقال ان الحد غير جامع
لان النون في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين
فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر الحروف فكذا النون قال المص
انما احترزت هذا الحد وهو بحث عبد القاهر على ما نسب اليه الابذي في حد بعض المتأخرين
الاعراب اختلاف الآخر لان الاختلاف امر يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا وهم ان
يقولوا انك تعلم الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما اختلف آخره ولا يختلف آخر الشيء الشيء
الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر قال ولو ثبت الاختلاف اسم فهو امر
واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها
لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شيء واحد والاعراب لا تعلق ثلثة اشياء فكيف يكون الاعراب
اختلافا وهم ان يقولوا هذا منك بنا على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة الى حركة اخرى
او انقلاب حرف الى حرف آخر والانقلاب حيث هو شيء واحد والجواب ان معنى قولنا يختلف الآخر
اي يتصف بصفة لم تكن عليها فان زيدا مثلا في حالة الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما
ضم بالدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اي انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة
المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة
وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فههنا ثلاث اختلافات مغاير بعضها لبعض بحسب تغاير
الحالات المختلف اليها اي المنتقل اليها وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن
ثلثة كالاعراب والاعراب اسم هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات وان اعرب بالحروف
فاختلاف الآخر ذات على نوعين احدهما ان حرفا يحذف من الكلمة فقط او رده مع القلب
كما اذا ارجعت مثلا اعراب ابا بالحروف زيد في بيتنا الواو المحذوفة رفعا وردها وقلبها
الفا في النصب وياء في الجر وثانيهما جعل العين اي الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه

Copyright © King Saud University